جامعة تكريت

كلية التربية للبنات

قسم الجغرافية

المرحلة الرابعة

المادة / جغرافية العراق

أستاذة المادة : م.د. فاطمه ابراهيم طعمه

الإميل / Fatimah.tuamah471@tu.edu.iq

تجارة العراق

تجارة العراق

أولا :- تجارة العراق الخارجية

ان طبيعة التجارة الخارجية وخصائصها في اي قطر ليست الا انعكاساً لواقع الأوضاع الإقتصادية السائدة في ذلك القطر ، وعلى هذا الأساس فأن خصائص التجارة الخارجية تحددها الخصائص الإقتصادية وطبيعة الهيكل الإقتصادي ودرجة نموه ، فتجارة الأقطار المتخلفة الخارجية تتميز بعدد من الخصائص الإقتصادية المشتركة ، غير ان لكل قطر خصائص وصفات تختلف عن غيره من الأقطار المتخلفة الأخرى في المجال التجاري ، وذلك بالنسبة لظروفه الإقتصادية والسياسية وغيرها من الظروف الأخرى .

ويمكن اجمال الخصائص الأساسية للتجارة في العراق كبلد نام في النقاط الآتية :

١- العجز في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات قبل عام ١٩٦٨ .

٢- التغيير في نوعية السلع المشاركة في تجارة العراق الخارجية .

٣- التركز الجغرافي – السياسي للتجارة الخارجية.

٤- تدخل الدولة وسيطرتها على التجارة الخارجية .

وفيما يلي توضيح لكل خاصية

١- العجز في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات قبل عام ١٩٦٨.

لا شك في انه كلما كان الميزان التجاري لدولة ما ايجابياً فان ذلك من شأنه تدعيم الإقتصاد الوطني وتعزيز استقلاله وتوفير العملات الصعبة . ويحدث العكس من ذلك عندما يكون الميزان التجاري سالباً حيث تتسرب العملات الصعبة ويبقى الإقتصاد الوطني معتمداً على الخارج وهكذا ، فأن عملية التنمية الإقتصادية تتطلب توفير العملات الصعبة لسد الحاجات الإستهلاكية والإنتاجية المختلفة عن طريق الإستيراد ومن المعلوم ان البلدان الآخذة في النمو تحتاج بصورة متزايدة إلى استيراد مختلف السلع الإستهلاكية والإنتاجية على حد سواء .هذا في الأقطار النامية بصورة عامة ، ولكن بالنسبة للعراق هناك أهمية استثنائية للتجارة الخارجية في الإقتصاد العراقي . وتبدو هذه الأهمية الخاصة في النسبة العالية التي تؤلفها التجارة الخارجية في الدخل القومي العراقي .

٢- التغيير في نوعية السلع المشاركة في تجارة العراق الخارجية .

يمكن اعتبار نوعية السلع الداخلة في تجارة العراق الخارجية انعكاساً للأوضاع الإقتصادية العامة وطبيعة الإنتاج . لقد فرض النظام الرأسمالي الدولي على اقتصاديات العراق كبلد نام ان تتخصص بإنتاج وتصدير المواد الأولية والمواد الخام وخاصة الزراعية منها والإستخراجية ، وتستورد السلع المصنفة والسلع الإستهلاكية من الأقطار الصناعية والرأسمالية ولكن هذا الواقع بدأ يتغير بعد عام ١٩٥٨ بعد تنفيذ خطة التنمية (١٩٧٠- ١٩٧٤) التي غيرت بنية الإقتصاد العراقي من خلال التأثير في نوعية البضائع المشاركة في تجارته الخارجية .

٣- التركز الجغرافي – السياسي للتجارة الخارجية.

احرزت التجارة الخارجية تطوراً كبيراً في مجال التوزيع الجغرافي في الفترة التي تلت عام ١٩٥٨ ، اذا ما قيست بالفترة التي سبقت ١٩٥٨ فبعد ان كانت تجارة العراق الخارجية تسير في فلك بريطانيا قبل عام ١٩٥٨ ، اصبحت بعد هذا التأريخ طليقة من القيود فأنفتحت امام مختلف الأقطار على اساس المصالح والمنافع المتبادلة وبغض النظر عن طبيعة الأنظمة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية السائدة في الأقطار التي تتعامل معها ورغم هذا التطور الذي حققه العراق في هذا المجال ، الا ان واقع اقتصاده يفرض عليه تجارياً ان يتعامل مع الأقطار الصناعية نتيجةً للتكامل الإقتصادي بينه وبين تلك الأقطار . ومن الجانب الآخر تنخفض نسبة التبادل التجاري بين العراق وبين الأقطار المتخلفة بشكل عام والأقطار العربية بشكل خاص لأن اقتصاديات هذه الأقطار في ظل ظروف التخلف الراهن اقتصاديات متنافسة .

٤- تدخل الدولة وسيطرتها على التجارة الخارجية .

ان التدخل من جانب الدولة في النشاط التجاري الخارجي يهدف الى ربط التجارة الخارجية للعراق في الإقتصاد الوطني وجعلها في خدمة التنمية الأقتصادية . وذلك من خلال تخطيط التجارة الخارجية كجزء من التخطيط الإقتصادي والإجتماعي . لقد ازداد أهتمام الدولة بهذه السياسة اعتباراً من عام ١٩٥٨ اما قبل ذلك فكان دور الدولة في النشاط التجاري يقتصر على التقليل من حدة شحة السلع الإستهلاكية ومحاولة توفيرها بواسطة الإستيراد . هذا دون معالجة واقع الإقتصاد الوطني واحتياجات التنمية الإقتصادية وحماية الإنتاج المحلي الا من خلال بعض الإجراءات التي كانت الدولة تتخذها بين الحين والآخر دون وضع مخطط شامل ومتكامل . لقد كانت السياسة التجارية المسبقة قبل عام ١٩٥٨ تمثل انعكاساً لأرتباط العراق بالسياسة البريطانية . ومن المعلوم ان هذه السياسة فرضت على العراق سياسة الباب المفتوح بموجب المعاهدة

المعقودة بين العراق وبريطانيا في عام ١٩٣٣. لذا كان تدخل الدولة وسياستها التجارية خلال الفترة ١٩٨٥- ١٩٧٦ ، في حقل التجارة الخارجية فقد اتخذت طابعاً مغايراً لما كان علية قبل ذلك . لقد حررت سياسة العراق الجديدة الإقتصاد العراقي من تبعيته المباشرة للإقتصاد البريطاني وأخذت بمعالجة المشاكل الخطيرة التي كانت التجارة العراقية تعاني منها وأهمها :-

١- معالجة العجز المتزايد في الميزان التجاري العراقي (بأستثناء النفط) .

٢- التخفيف من حدة التركز الجغرافي السياسي للتجارة الخارجية وذلك بإتباع سياسة تجارية حرة ومستقلة .

٣- تحسين نوعية السلع للتجارة الخارجية وربطها بواقع الإقتصاد العراقي وبمستقبل التنمية الإقتصادية.

ومن هذا المنطلق ، حددت السياسة التجارية الجديدة للعراق على النحو الآتي :

١- التعامل مع جميع الدول وبدون تمييز وبغض النظر عن انظمتها السياسية والإجتماعية.

٢- عقد اتفاقيات تجارية مع جميع الدول على اساس المصالح المتبادلة .

٣- وضع سياسة استيراد موجهة وتشجيع استيراد البضائع الإنتاجية والإستهلاكية الضرورية وتقليص استيراد الكماليات ، ومنع ادخال البضائع المنتجة محلياً أو المعدومة الفائدة .

٤- تشجيع وتوسيع تصدير النتجات العراقية .

في ضوء السياسة التجارية الجديدة ، اصبحت سياسة الإستيراد أداة تستخدم لمصلحة عملية التنمية القومية وحماية الصناعة الوطنية ، وضمان توفير السلع الإستهلاكية الضرورية وذلك عن طريق تخطيط التجارة الخارجية وسيطرة الدولة عليها . وتنفيذاً لهذه السياسة ، فقد روعي في منهاج الإستيراد لعام ١٩٧٥ ، حاجة القطاعات الإنتاجية الرئيسة (الزراعة والصناعة) الى المواد والسلع اللازمة بهدف تطويرها . فقد بلغت حصة هذين القطاعين من السلع الأنتاجية نحو ٧٨% من مجموع التخصيصات في المنهاج .ومما تجدر الإشارة اليه ان سيطرة الدولة على التجارة الخارجية كانت لها نتائج ايجابية لأنها ربطت بينها وبين مجمل الإقتصاد الوطني واستخدمت كأداة لتحقيق التنمية الإقتصادية اعتباراً من ١٩٥٨ ولكنها اتخذت طابعاً أكثر شمولاً في السنوات الأخيرة . أما بالنسبة للصادرات ، فأن السياسة المتبعة للدولة تميل إلى

تشجيع الصادرات من قبل القطاع الخاص في حدود معينة ، ولكن التركيز كان موجهاً الى القطاع الإشتراكي في مجال الصادرات .

ثانياً :- تجارة العراق الداخلية

تقوم بين محافظات القطر تجارة داخلية نشيطة فيها السلع المنتجة محلياً والسلع المستوردة . وقد ساعد على نموها عدة عوامل منها :-

١- الموقع الجغرافي لبعض المدن : إذ ساعد هذا الموقع على ان تكون هذه المدن منافذ للتجارة الخارجية ، مثل البصرة وبغداد والموصل وتلعفر وسنجار والفلوجة وكربلاء والنجف والزبير .فقامت بدور الوسيط بين المنتجين والمستهلكين العراقيين وبين الخارج ، ونقل اليها قسم من انتاج المناطق الأخرى لتصديره.

٢- تركز الصناعات ورؤوس الأموال : فقد اصبحت بعض المدن مراكز صناعية هامة او تجمعت فيها رؤوس الأموال ، مثل بغداد بالدرجة الأولى والموصل والبصرة وكركوك بالدرجة الثانية . وتعتبر مراكز المحافظات أسواقاً للمناطق المحيطة بها ، بل انها تعتبر احياناً أسواقاً للعراق كله ، مثل بغداد وبذلك قامت بينها وبين المناطق الأخرى تجارة نشيطة . وتدل الإحصائيات على ان بغداد وحدها تضم أكثر من نصف تجارة الجملة .

٣- التخصص : عند دراسة خرائط توزيع الإنتاج الزراعي والصناعي ، نجد ان بعض المدن العراقية تتمتع بتخصص لبعض السلع ، فمثلاً تخصص محافظتا ديالى وبغداد بإنتاج الفواكه الحمضية التي تصدر إلى باقي المحافظات ، وتتخصص محافظات ميسان والقادسية وذي قار بإنتاج الرز الذي تستورده بقية المحافظات . أما المحافظات الشمالية (دهوك والسليمانية واربيل) فتخصصت بإنتاج التبغ والعسل والفاكه المجففة والجبن التي تصدرها إلى المحافظات الوسطى والجنوبية . وهناك مدن تخصصت صناعياً مثل بغداد والموصل والكوت التي تخصصت بأنتاج المنسوجات الصوفية والقطنية ، ومدن السماوة والموصل والفلوجة التي تخصصت حديثاً بإنتاج السمنت ... الخ .

٤- توزيع الثروة والسكان : فالتفاوت في توزيع الثروة والسكان أدى إلى تفاوت في درجة الاستهلاك والقوة الشرائية في مناطق العراق المختلفة . فبعض المناطق تقوم بأنتاج السلع وتوزيعها على المناطق الأخرى ولا تستهلك الا جزء صغيرا منها . هذا على عكس مناطق اخرى تقوم بأجتذاب تلك السلع لازدحام سكانها ولأرتفاع القوة الشرائية عندهم مثل مدن بغداد والموصل والبصرة .